

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
الديوان
ض.د/ع.ج

محضر
المجلس الوزاري المضمون
لأ يوم الثلاثاء 15 ديسمبر 2015

الموضوع : وفداية كل من البنك المركزي التونسي ومصرف تونس الخارجي.

أشرف السيد الحبيب الصيد، رئيس الحكومة، يوم الثلاثاء 15 ديسمبر 2015، بحضور الحكومة بالقصبة على مجلس وزاري مضمون خصص للنظر في وعسية كل من البنك الفرنسي التونسي ومصرف تونس الخارجي. وحضر المجلس السيدات والسادة :

- | | |
|--|---------------------|
| وزير المالية | سليم شاكر |
| وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي | باسين ابراهيم |
| وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية | حاتم العش |
| الوردي لذى رئيس الحكومة المكلف بالكتابة العامة للحكومة | أحمد زروق |
| كتاب الدولة لذى وزير الشؤون الخارجية | محمد الزين شلبيقة |
| كتيبة الدولة لذى وزير المالية | بنينة بن يغلان |
| محافظ البنك المركزي التونسي | الشناطي العيادي |
| المستشار لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون الاقتصادية | رضا بن مصباح |
| رئيس خلية برمجة ومتابعة العمل الحكومي | عضو بالقاضي الجموسي |
| رئيس ديوان وزير العدل نهاية عنه | لطفي حشيشة |
| رئيس ديوان وزير الشؤون الاجتماعية نهاية عنه | محمد بن غربية |
| رئيس ديوان وزير التجارة نهاية عنه | الياس بن عامر |
| نائب محافظ البنك المركزي التونسي | محمد الرقيق |
| مدارة عامة بالبنك المركزي التونسي | خاذية قمحة |

وافتتح السيد الحبيب الصيد، رئيس الحكومة، اشغال المجلس، ثم أحال الكلمة في البداية إلى السيد الشاذلي العياري، محافظ البنك المركزي التونسي، الذي أشار إلى تردي الوضعية المالية لكلا البنكين بالإضافة إلى عدم احترامهما لمعايير التصرف الحذر رغم التدابير التي تم اتخاذها في الغرض، ثم أحال الكلمة بدوره إلى السيدة نادية قمحة، مديرية عامة بالبنك المركزي التونسي، التي قدمت العرض التالي:

١٩. وضعيّة البنك الفرنسي التونسي :

يعيش البنك الفرنسي التونسي وضعية إفلاس غير معلنة بالنظر إلى تدهور مواردته المالية بالإضافة إلى الأوضاع الراهنة التي يشهدها في مستوى الحكومة وتؤثر المذبح الاجتماعي، وذلك إلى جانب التزام القائم منذ أكثر من عقدين بين الدولة التونسية وشركة ABCI لدى هيكل التحكيم الدولي حول مسماحة هذا المجمع في البنك، مما يستوجب النظر في حل مستجل وجيري لمستقبل البنك.

١- وضعية البنك الفرنسي للتوسيع:

- لا يحترم البنك أي معيار تصرف حذر باعتبار المستوى السلبي للأموال الذاتية (-309م، د) نتيجة لفراءكم الخسائر التي تناهز 317 مليون دينار.

- لا تغطي القيمة الصافية لمحفظة فروع البنك سوى ٦١٪ من إجمالي خصومة بسبب فراءكم الفروع المصنفة، والتي تصل ٨٩٪ من إجمالي التعهدات مع تأكيل أصله التجاري (متدونية شبكة الفروع التي تقتصر على ٧ فروع).

- مجمل الربح خلال سنة 2014 بلغ 201 مليون دينار يقدر بـ 9 مليون دينار يحسب ضعف مردودية محفظة القروض (92,2%) وارتفاع كلفة الموارد (95,4%) خاصة الأثمار الضائعة للمؤمسيين، وغير نشاطه خاتماً بـ 54 ألف دينار.

	مليون دينار	2014	2013	2012	2011	2010	
الناتج الصافي بـ م.د		-9	-4,6	-2,0	-1,9	0,2	
الكلفة التشغيلية بـ م.د		10,8	10,3	9,9	9,3	7,8	
مثها أعباء الأعوان بـ م.د		9	8,7	8,4	7,8	6,4	
كلفة المخاطر بـ م.د		9,5	8,8	15,2	12,4	164,0	
الخسارة التشغيلية الرومية بـ م.د		54,2	40,8	32,6	30,7	20,8	
النتجة الصافية بـ م.د		-29,8	-24	-27,4	-23,9	-171,9	

- لولا القروض الممنوحة للبنك من قبل كل من الشركة التونسية للبنك والبنك الوصياني الفلاحي وبنك الإسكندراني بمبلغ 140 مليون دينار (بضم إيداع الدولة) المسندة في إطار عمليات السوق القديمة لتوفيق البنك عن السداد ولما تمكن حتى من خلاص أجرور الموظفين والأعباء التشغيلية.

- يبلغ قائم ودائع البنك 223 م.د في موالي أوت 2015، أي ما يعدل أربع مرات حجم القروض المتقدمة وتقسام هيكلتها بحضور مكاتب تصغار المؤدعين في مستوى العدد وبمركز حجمها حول كبير المؤدعين خاصة المؤمسيين منهم كما يبيّنه الجدول التالي:

الناتج الصافي بـ م.د	مدينون بالبنك						
أقل من 20							
94	6993	5,4	12,2				
4,8	461	8,3	18,4				
0,9	84	5,9	13,1				
0,30	34	8,0	17,9				
100	9572	100	223				
أعلى من 300							
67	149,7						
4,3	9,7						
17,8	39,7						

2- انعكاسات الوضعية:

• الجانب القانوني:

إن الرصعية التي أدى إليها البنك الفرنسي التونسي تضعه تحت طائلة أحكام الفصل 15 من القانون عدد 65 لسنة 2001 والمتطرق بمؤسسات الغرض، والتي فتتضي الشروع في سحب الترخيص حيث لم يعد البنك:

- يحترم أي معيار تصرفه حذر وهو بال التالي مخل بشروط الترخيص.
- يبرأ أن أصوله تهدى خصومه التي يجب الالتزام بها إزاء الخير بمبلغ يساوي رأس المال الأدنى.

وبقاضي سحب الترخيص وفق أحكام الفصل 6 من نفس القانون الشروع إليها في تصفية البنك مع ما يستوجبه ذلك من تعين مصنف للغرض وضبط برنامج تصفية لمعالجة خصوم البنك إضافة إلى الإجراءات التي ينص عليها القانون العام.

• الجانب الاجتماعي:

سينجر عن تصفية البنك تسرير 214 موظفة خلال مدة التصفية مع ما يمكن أن يتربّع عن ذلك من اثر اجتماعي.

• الكلفة المالية التصفية:

نكون خطورة وضعية البنك الفرنسي التونسي في كون ضيف قيمة أصوله لن يمكن في غياب آلية لضمان الودائع من تعويض المودعين، علما أنه يعمد، رغم عدم قدرته على الإيفاء بتعهاته، إلى مزيد استقطاب إيداعات المؤسسات، حيث تضور قائمة من 70 مرفقي موافق شهر ديسمبر 2014 إلى 149,7 أم.د في موالي شهر أوت 2015، مع تحمل كلفة باهظة تتراوح بين 8% و 8,5%.

وبالاعتماد على القرصبات الثانية:

- تسليم الأصول بقيمتها المحاسبية مع تواقيف حاصطها لتسديد جزء من الودائع.
- إحالة الموظفين الذين يتجاوز عدهم 50 سنة على التقاعد المبكر مع تعويضهم بـ 30 جراية.
- إعادة توظيف باقي الموظفين.

تقدير الكلفة المالية المتوقعة للتصفية بـ 312,6 أم.د، توزع كالتالي:

الأطراف المعنية	الموظفون	المشروع	المودعون	الدولة	الكتفالية	الذين حاصروا من قبل	الخسائر المحتملة من قبل	من حاصروا من قبل	الذين حاصروا من قبل
	10,7	10,7	147,1	140	7,1	140,7	82,5	223,2	

البنك المركزي	5,1
الآخرين	19,7
الإجمالي	172,6
	140
	93,2
	405,8

• الانبعاثات على الساحة المالية:

يترتب عن إعلان إفلاس البنك الفرنسي التونسي وتصفيته تداعيات على الساحة المالية التونسية تتمثل في :

- احتمال رغبة عامة العموم في القطاع المصرفي لاسيما أنّ الخسائر ستشمل قرابة 9000 فرد من مربحة صغار المودعين خاصة في الظرف الاقتصادي والمتّائي الراهن.
- امتداد أزمة البنك إلى بعض المؤسسات لاسيما العمومية التي تستأثر بنصيب هام عن ودائع المؤسسات لدى البنك الفرنسي التونسي.
- إمكانية سعي بعض المدينين إلى التهرب من تسديد ديونهم.

• الانبعاثات على الزراع:

يمكن أن تؤثر التصفية على مسار الزراع القصادي حيث يمكن استغلالها من قبل السيد عبد المجيد بودن للمغالاة في مطالب الشعوب وإمكانية إيقاف العملية من قبل طرف الزراع "ABC"

3- المقترنات:

تفادي للتداعيات السلبية للتصفية طبقاً لمقتضيات القانونية الجزئية بها العمل يتجه إقرار حل مستعجل وجزئي لإيقاف تزيف الخسائر وتتجنب ردّ فعل المودعين إزاء السلطة يتمثل في التصفية الكاراجية غير المعلنة للبنك مع إعادة هيكلة خصومه وأصوله، وذلك على النحو التالي:

1. تعين عتصار وقى البنك الفرنسي التونسي بكلف بتنفيذ خطة التصفية التدرجية مع إمكانية الالجوء إلى مكتب خبرة مختص للفرض.

2. توقف البنك عن تعبئة الإيداعات وإسدال القروض واقتصر نشاطه على استغلال محفظة قروضه.

3. تعيين صغار المودعين وجزء من باقي الإيداعات من حاصن التصفية وتكتل الدولة بباقي الإيداعات.

4. إحالة الموظفين الذين تتوفر فيهم الشروط على التقاعد المبكر وإعادة توظيف باقي الموظفين وفق برنامج يوضع للغرض.

5. تحويل العوارد الافتراضية لدى البنك العمومية إلى تدابير لدى مقرض واحد مع ضمان الدولة على أن تكفل هذه الأخيرة بالفارق بين كلفة تعيين هذا الخط من قبل المقرض ونسبة التوظيف لدى البنك الفرنسي "التونسي" وذلك على نحو يغطي على الأقل إرتفاعه المرتقب وجذء من الأداء - التشغيلية

وإثر ذلك، افتتح السيد رئيس الحكومة، باب النقاش، فكانتم التمثيلات بالخصوص على النحو التالي:

أشار السيد سليم شاكر، وزير المالية، إلى أن الشركة التونسية للبنك حضرت مؤخراً إلى عملية إعادة هيكلة في إطار برنامج رسملة البنك العمومية الذي حظي بموافقة مجلس نواب الشعب وتم خلاله رصد مبلغ 759 مليون دينار لفائدة الشركة، وسيتم تعزيز محفظة الأعمال طبقاً لتوصيات كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

وبذلك فإنه لا يمكن للشركة التونسية لتنجت استئناف البنك الفرنسي التونسي وتكبد خسائره ورثته.

ومنذ مقتراح البنك المركزي التونسي والقضى بتعيين منتصف وختى والشروع في عملية تصفيية غير بريجية غير معلنة للبنك مع إعادة هيكلة خصوصه وأصوله وفقاً للمقررات الواردة بالذكر.

وأكّد السيد ياسين إبراهيم، وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار للكلفة المالية التصفية وامكانيات هذه العملية على الساحة المالية وإثر ذلك على سلسلة التفاصيل مع شركة "ABC".

كما أكّد من جهة أخرى، على ضرورة اعتماد المرحلة في عملية التصفية وذلك بضبط رزامة حددة ومحض لـ "النداو" بحسب إمكاناته، وذلك لتجنيب البنك.

وأوضح بخصوص فرضية استئناف البنك الفرنسي التونسي من قبل الشركة التونسية للبنك، أن هذه العملية غير ممكنة في الوقت الراهن بـ اعتبار أن هذه الأخيرة في مرحلة إعادة هيكلة ومن شأن العملية أن تضر بمصالحها الخاصة.

وأشار إلى أن وضعيّة القطاع البنكي في تونس تعتبر من أكبر الملفات متابعة من قبل الجهات والمؤسسات الدولية.

وأكَّد السيد خاتم العشن، وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية، على أن عملية تصفيه البنك التونسي ستكون لها انعكاسات سلبية على مسار النزاع القائم بين الدولة وشركة "ABCJ" ، والتي تطالب بتعويضات تناهز 900 مليون لورو علماً أن هذا الملف محل متابعة قضائية من قبل المركز التونسي لفض نزاعات الاستثمار ومتعدد جلسة هامة في شهر سبتمبر 2016 لتحديد مسؤولية الدولة من عدمها.

رسالة مقتراح تعين متصرف وقتي على أن يكون ذلك من قبل ممثلي البنك لإبعاد المسئولية عن الدولة في قرار تصفيه البنك

وأكَّد السيد رضا بن مصباح، المستشار لدى رئيس الحكومة المعكلف بالشؤون الاقتصادية، على ضرورة دراسة انعكاسات الحلول المقترحة على قضية النزاع القائم بين البنك وشركة "ABCJ" ، من جهة، والأثار المالية والاجتماعية المتربعة عنها، من جهة أخرى، معتبراً في هذا الإطار الانطلاق بعملية تطهير الوضعية المالية والاجتماعية قبل إقرار عملية التصفية.

وأكَّد من جهة أخرى، على ضرورة تقاديم الإرثان الذي يمكن أن يطرأ على الساحة البنكية بجزء منه العملية.

كما اقترح بجريدة اللهمق، في الحوار التبديلي في إطار التنمية المتفق وقبها المالي على الدولة التونسية في إطار عملية شفافية لتدخل المكلف، من خلال إمكانية الاستيعاب الشركة التونسية للبنوك للأصول التجارية واسترجاع الغرозд الممنوعة للبنك.

ولاحظ السيد محمد الزين شلبي، كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية، أن الحلول المقترحة سواء منها التصفية أو الاستيعاب من قبل بنك آخر ستكون لها كلفة باهظة سياسية واجتماعية على حد سواء، معتبراً اعتماد التدرج في برنامج التطهير الاجتماعي.

كما اقترح تشكيل بنوك أخرى في عملية استيعاب البنك لتقاسم الكلفة وعدم الاقتصار في ذلك على الشركة التونسية للبنك التي لا تتحمل وضعيتها الحالية عبء هذه العملية.

وأكَّد السيد محمد بن شريحة، رئيس بيان وزير الشؤون الاجتماعية، أن قرار عملية تصفيه البنك وتسويقه أعمد، وأنه ينادي عددهم 314 عنواناً ملائجراً عنه تحركات اجتماعية وهي أحضع لإجراءات، قانونية ومحقق أحكام مجلة الشعل.

وأوضح في هذا المجال أن عملية التطهير الاجتماعي تستوجب عادة تقديم برنامج واضح يتم التفاوض بشأنه مع الطرف النقابي، من حيث الصنف والشروط والمناخ وذلك وفقاً للفصل 21 من مجلة الشعل الذي ينص على إمكانية التصریح لصعوبات اقتصادية في إطار لجنة مراقبة الضرر.

وأضاف أن الإعالة على التقادم المبكر ممكنة قانوناً، وتتحقق التغطية صيغة التفاوض مع الطرف الاجتماعي للوصول إلى حل توافقي بخصوص الشروط والمنفعة.

وأفاد السيد الشناوي العباري، محافظ البنك المركزي التونسي، بأن البنك الفرنسي التونسي يعيش حالة إفلال غير ملائمة بالنظر إلى تدهور وضعية المالية بالإضافة إلى عدم احترامه أي معايير التصرّف الحذر والقواعد المصرفية المعهود بها، وهو ما يجعله تحت طائلة أحكام الفصلين 15 و 16 من القانون عدد 65 لسنة 2001 والمتعلق بمؤسسات التأمين والتذليل بقضيان بسحب الترخيص والشرعه إليها في عملية التصفية.

وبين أنه تم تدارك انعكاسات عملية التصفية من كل النواحي المالية والاجتماعية بالإضافة إلى التأثيرات على مسار النزاع القضائي القائم مع شركة "إيه إس بي"، مؤكداً أن هذا القرار سيتمثل إشارة هامة لكامل القطاع المصرفي والشركاء الاقتصاديين من حيث متابعة أوضاع البنك وتضييق المعايير الوطنية تجاهها.

وأكّد على ضرورة ايجاد حل مقبول من الفواعي السياسية والمصرفية والاجتماعية، من خلال تعزيز متصرفه، وقى من قبل البنك المركزي لتكون العملية ذات جدوى تقنية وإعطاءه تأثير يرضي وقى بالتفصي من وزارة المالية يتم فيه تحديد أساليب التصرّف في البنك من خلال إيقاف كل عملية قبول الودائع أو إسناد القروض ويتم في ضوئه تقديم برنامج مرادي لتصفية البنك والقيام بحملة تطهير اجتماعية وفق الصيغة القانونية.

وأفاد السيد محمد الرقيق، نائب محافظ البنك المركزي التونسي، بأن البنك الفرنسي التونسي رفع تحفظ متصرف وقى منذ سنة 1986 إلى حدود سنة 1999 تاريخ إعادة تفعيل هيكله تصرّفه لكن وضعته المالية لم تتحسن بل تفاقمت الوضعية مما يستوجب التدخل لنقاذي مزيد تراكم الأقساط والحفاظ على مصالحة كل الأطراف.

وأكّد على أن القانون المعماري الجديد من خلال صندوق ضمان الودائع سيمكن من ايجاد حلول معملية تصفية البنك بصفة مرحلية.

وأكّدت السيدة نادية قمعة، مديرية عامة بالبنك المركزي التونسي، على أن حجم الخسائر اليومية التي يتکبدها البنك الفرنسي التونسي تختـم تدخل الدولة الساحل المنعه من تعبيـة الایدـاعات وابـعاد القـروـض وحـصر نـشـاطـه فـي استـخـالـصـ مـحـفـظـةـ قـروـضـهـ تـمـ الشـروعـ فـي تـصـفيـةـ تـدرـيجـاـ.

ثم واصلت تقديم العرض التالي:

الوضعية مصرف تونس الشارجي (TFBank):

1- تقييم الوضعية المالية لمصرف تونس الشارجي في موالي سنة 2014:

لخص تقييم وضعية المصرف بعنوان سنة 2014 إلى أهم الاستنتاجات التالية:

- تراجع حد المؤشرات لنشاط المصرف لسنة الثالثة على التوالي وشبّه توقف عن أي نشاط تجاري جديد سائداً بعض المؤسسات الخصوصية كما يبرره ذلك الخفاض قائم الترخيص الممنوعة (بـ 9,5 مليون أورو أو 11,8%) والموارد المعيبة هي شرك إيداعات (ـ 4,3 مليون أورو أو 3,6%).
- تقدم قائم القروض المصنفة بـ 19 مليون أورو أو 1,64% ليترتفع إلى 48,2 مليون أورو، أي بحصة لليبيون المصنفة في حدود 27%.
- ارتكاز نشاط المصرف بالأساس على فرع تونس (70% من إجمالي القروض وتلقي الناتج البنكي الصافي) وتمويل نشاطه بالأصول على موارد الاقتراض من قبل البنك التونسي وخُصّ القرض في شكل ودائع مخصصة «ligne de crédit sous forme de dépôts affectés» المنوّح من قبل البنك المركزي التونسي. ولو لا خطوط ائدة التمويل سالفة الذكر لشعر المصرف لأزمة سيولة هذه قد تحون دون مواصنة نشاطه.
- وتحل فدرانة المصرف، هي ثالثة الإيداعات ضعيفة بعد، حيث اقتصرت على 120 مليون أورو، علماً أن إيداعات الباحث التونسيين المغتربين بفرنسا لا تتجاوز 20 مليون أورو، في حين، أتم تعبئة باقي الإيداعات لدى عدد محدود من المؤسسين.
- تحوّل البنك في مسار خسائر تشغيلية (Perte opérationnelle)، باعتبار محدودية حجم نشاطه وتفاقم مخاطر أصوله وارتفاع اعباء استغلاله، حيث بلغ ضارب الاستغلال 146% في موالي سنة 2014. وبالتالي لم يمكن الناتج البنكي الصافي المحقق من تغطية أعباء الاستغلال بالإضافة إلى أهمية كلفة مخاطر القرض، حيث تم تسجيل خسائر بعنوان السنة بـ 13,3 مليون أورو منها 9,5 مليون أورو كمخصصات مدبرات لتغطية مخاطر القرض.
- ارتفع حجم الخسائر المترافقه إلى 35,5 مليون أورو، أي بما يتجاوز نصف رأس المال المحرر (ـ 19,5 مليون أورو) وترافق الأموال الثالثة الصافية في موالي سنة 2014 إلى 14,8 مليون أورو لتلتقط نسبة كافية رأس المال 13% (مقابل نسبة ترتيبية بـ 6,8%).

• ونؤكد مؤشرات المصرف في موالي سنة 2014 أهم الاستراتيجيات المنفذة بتقييم أدائه منذ إحداثه :

أ- عدم احترام المعايير المنقرضة لมาตรฐาน الائتمان في ظل افتقاره لمنصة أعمال (Business Model) ولسياسة تجارية واضحة المعالم وعدم قدرة المساهمين العموميين على تطوير نشاطه في السوق البنكية الفرنسية

ب- حيد المصرف عن الأهداف الأساسية التي أنشأها في مستوى تعينة ادخار التونسيين المقيمين بالخارج ومساعدة المؤسسات الاقتصادية التونسية الناشطة في فرنسا.

ج- افراز المصرف لخسائر متكررة وهامة منذ بداية نشاطه استوجبت ضخموال جديدة لاستيعاب الخسائر في مماثليتين:

- سنة 1992: 43 مليون فرنك فرنسي أو ما يعادل 7 مليون دينار.

- سنة 2009: التقليص في رأس المال بـ 10 مليون أورو ثم الترقیع فيه بـ 30 مليون أورو، مع العلم أن الخسائر المتراكمة منذ سنة 2009 انتهکت كامل الأموال التي تم ضخها.

2- أهم التدابير التي اتخذتها السلطات التونسية بخصوص البنك منذ سنة 2013 :

- توجيه رئاسة مجلس سلطنة الرقابة الحذرة الفرنسية بتاريخ 19 جويلية 2013، أعرب من خلالها المساهمون المرجعيون عن انصرافهم العادي والمعنوي بمساعدة البنك قصد توفير شروط إنجاح برنامج التصفحي بما يضمن ديموسته.

- فتح لجنة تطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية المنعقدة بتاريخ 13 ديسمبر 2013 الترخيص للأطراف التونسية المساهمة في رأس مال هذا البنك في التخطي عن حقوق الأقلية في الاكتتاب الراجعة لها في الزيادة في رأس المال البنك لفائدة شريك استرائيلي على أن تحافظ الأطراف التونسية على نسبة لا تقل عن 51% من رأس مال البنك.

- تعيين رئيس مدير عام جديد على رأس البنك انطلاقاً من مجلس الإدارة بتاريخ 26 سبتمبر 2014.

- انعقد اجتماع بمقر سلطنة الرقابة الحذرة (ACPR) بتاريخ 25 جوان 2015 بحضور السيد محافظ البنك المركزي التونسي والرئيس المدير العام لمصرف تونس الخارجي وأهم مسؤولي سلطنة الرقابة الحذرة الفرنسية (ACPR) والذي أعرب خلاله السيد المحافظ على أهمية مواصلة نشاط البنك بالنسبة للسلطات التونسية مطالب بفرصة إضافية بيمهال البنك سنتين للاستجابة لمتطلبات سلطنة الرقابة الحذرة الفرنسية.

- أعربت مجموعة الأمان من خلال مكتوب مديرها العام بتاريخ 25/06/2015 عن استعدادها للدخول في رأس مال مصرف تونس الخارجي، علماً أن مجموعة الأمان متواجدة بالجزائر من خلال "المغرب للإيجار الجزائرية" وآيدت اهتمامها للمشاركة عبر مساهمتها في شركة "AfricInvest" في رأس مال شركات في إفريقيا.

3- وضعيّة البنك تجاه القانون الفرنسي وسلطة الرقابة المذكورة (ACPR) :

تسم وضعيّة البنك تجاه القانون الجزائري والمصرف في الفرنسي أساساً :

- نزول الأموال الذاتية دون نصف رأس المال المعتبر؛ وهو ما يخصّص البنك لمقتضيات الفصل 42-223 من المجلة النقدية والمالية الفرنسية، حيث يتحمّل عليه عقد جلسة عامة خارقة للعادة في تاريخ أقصاه 29 سبتمبر 2015 لاتخاذ قرار حول موافقة التفاصيل من عدمه، علماً أن قرار موافقة الشّنط يبقى مشروطاً ببادئة توافر المالية للبنك من خلال رسالته في أجل لا يتعدي تاريخ ختم السنة المحاسبية الثانية الموالية لسنة المحاسبية التي سجل خلالها الحساب، أي موفي سنة 2016.

- تمسّك سلطة الرقابة المذكورة والافتقار الفرنسي ACPR، منذ عدة سنوات بمصرف تونس الخارجي ضمن البنك الذي تصرّب مسوّبات "Banques en difficultés" حيث ثبتت مطابقة المساهد بن خلال سنة 2013 بخطاب تعود لمدّعى البنك وبالتالي فإنّ البنك عرضة لتطبيق العقوبات المنصوص عليها في الفصل 39-612 من المجلة النقدية والمالية الفرنسية التي تتراوح بين الإنذار وسحب الترخيص في صورة عدم اتخاذ إجراءات عملية لتصحيح وضعية البنك واستعادة توافرته المالية بصفة تضليل مقومات الاستقرارية واحترام كافة المعايير المذكورة

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ البنك لا يحترم في موفي سنة 2014 معيار تمرّكز المخاطر على بعض الشركات، حيث تتجاوز المخاطر الصافية السقف القتوبي المحدد بـ 25% عن الأموال الذاتية الصافية، علماً أن سلطة الرقابة المذكورة (ACPR) قد رأست البنك في الغرض مع تحديد أجل 30 جوان 2015 لاحتزام هذا المعيار.

4- الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل المصرف خلال سنة 2015 وأخر مستجدات الملف :

• قام البنك بتركيز خطبة عمل استعجمالية تتضمّن 4 محاور مرتبة حسب الأولوية:

- المحور الأول: تحسين العلاقة مع سلطة الرقابة المذكورة الفرنسية، من خلال عقد اجتماع مع جملة من المسؤولين قصد طلباتهم حول ذرايا المساهمين المرجعيين للبنك وإسقاط الدعوى المرفوعة ضد سلطة الرقابة المذكورة الفرنسية.

- المحور الثاني: إعادة علاقات العمل مع مسidi الخدمة البنك، لاسيما الشركات ذات الصفة بستقلال وصوابة المنظومة المعلوماتية.
 - المحور الثالث: تدعيم التنظيم الداخلي للبنك بتفعيل عمل مختلف اللجان الداخلية ووضع دليل مرجعي في مجال منح القروض ووضع هيكل تنظيمي جديد.
 - المحور الرابع : تحسين متابعة ملفات الحرفاء من خلال تخصيص اجتماع دورى أسبوعي للجنة القرض وإعادة علاقات العمل مع حرفاء محل نزاع ومتابعة ملفات القروض المجمعة (prêts syndiqués) حالة بحالة.

نتائج عمومية الرقابة المعيدانية المشتركة بين سلطة الرقابة المذكرة الفرنسية (ACPR) والبنك المركزي التونسي لفرع تونس للبنك المركزي، التوقيعي الخارجي خلال شهر جويلية 2015

افتتحت هذه المهمة إني تحديد بعض في المدخرات على محفظة الفروع بنهاز 13 مليون أوزو تتعلق خاصة بـ 3 شركات وهي :

- ضوییک 5,1 ملیون اورو :TOPIC
ار کابیٹا بنک 3,6 ملیون اورو :Aracapita Bank
ائر کالر 1,8 ملیون اورو :Aerocolor

ولولا الضمان الممنوح من قبل البنك المركزي التونسي في إطار خط الفرض في شكل وذانع مخصصه للبنك المصرف، لارتفاع النقص في المدخرات إلى 40 مليون أورو في صورة تخطية الأختار عن شركة تونس الجوية (28 مليون أورو).

² عقد جلسة عدمة خارفة للعادة بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠١٥، تم خلالها إقرار مبدأ
مواصيَة المصرف لنشاطه.

وألفت المديرة العامة للمصرف وزارة المالية والمساهمين ببراءة بتاريخ 28
نوفمبر 2015 طالبت من خلالها التدخل العاجل لدعم المصرف ماليا، ركزت فيها
بالأساس على 4 مسائل جوهريّة:

إن ديمومة نشاط المصرف أصبّحت مهندسة بصفة فعلية في ظل تقلص سيوله وعدم قدرته على إمداد قروض حديدة، باعتبار تلك أمواله الذاتية وعدم احترامه للمعابر الحدّرة المتقدمة بسيولة وكفاية رأس المال وتركيز المخاطر (25%)، حيث يتطلّب ذلك تدفّع أمواله الذاتية بما لا يقل عن 35 مليون لورو في شكل رسمة قبل مرور في سنة 2015.

- إن تهديد سلطة الرقابة الحذرة الفرنسية A1195 بسحب ترخيص المصرف أضحي وشيكا في صورة عدم اتخاذ المساهمين لإجراءات مالية فعلية قبل موعد سنة 2015 فكأن من نسوية وضعية المصرف تجاه المعايير الحذرة وتترجم القرام المساهمين برسالة الضمان التي تم توجيهها لسلطة الرقابة الحذرة الفرنسية بتاريخ 19 جويلية 2013.

- إن اقتصار دعم المساهمين على إجراءات مالية غير كافية ليحظى بملاحة سلطة الرقابة الحذرة الفرنسية، حيث يتبعين إرفاق هذا الإجراء ببيان تصحيفي منكامل وعثرين يضم مقومات الديمومة والمتانة المالية للمصرف.

- تتطلب إعادة هيكلة المصرف بصفة شاملة رسملته بـ 100 مليون أورو سواء من قبل المساهمين الداخليين أو بتدخل مستثمر استراتيجي.

« تأييم لامع المؤشرات، المالية الفرنسية للمصرف في موقي سنة 2015 على أساس الوضعيّة الماليّة في موقي ديسمبر 2015 ونتائج مهمّة الرقابة المودانيّة»

افرز التقرير الأولى المقدم من قبل المصرف لوضعيته المرتفعة في موقي سنة 2015 أهم المؤشرات التالية:

- انخفاض حجم الأموال الذاتية للمصرف إلى أقل من مليون أورو في موقي سنة 2015، مما سيؤدي إلى انخفاض نسبة الملاءة إلى أقل من 1%.
- عدم احترام نسبة المخاطر الكبيرة (25%) على جميع المؤسسات التي تتجاوز تعهدها قرابة 200 ألف أورو باعتبار شبه تناكل الأموال الذاتية للمصرف.
- توسيع نسبة المخاطر التي تفوق مقدار نسبة مرتقبة بـ (0,6%) مما يستوجب توفر أصول قدرة التغطية بـ 23 مليون أورو على الأقل.

وستوجب هذه الوضعية الترفيع في رأس مال المصرف بما لا يقل عن 12 مليون أورو لتسوية حيث معابر الملاءة ومركز المخاطر. ولولا ضمان البنك المركزي التونسي للمخاطر المتعلقة بقراره توسيع الجوية الممنوح في إطار خط الفرض في شكل وذائع مخصصة لارتفاع مطالبات الرسملة إلى أكثر من 100 مليون أورو.

5- دراسة كافة الخيارات لرسم مستقبل المصرف:

له التخيير الأول: تدار على هذا الترفيع في رأس المال به 13 مليون أورو قبل موقي سنة 2015 وإنجاز هذه العملية خلال الثلاثي الأول من سنة 2016 وذلك بالتوازي مع انطلاق مسار بدخل مستثمر استراتيجي في رأس مال المصرف.

يعتبر هذا التمهيّن إجراءً عاجلاً لتفادي سحب الترخيص عبر إعطاء إشارة قوية للسلطة الرقابية الحذرة الفرنسية عن مدى التزام المساهمين بدعم المصرف، وسيمكن هذا المبلغ من تسوية وضعية المصرف تجاه معيار كفاية رأس المال ومعيار المخاطر الكبري وتمكن البنك من تطوير نشاطه خلال السنوات القادمة، كما يشكل خيراً أقل كلفة بالنسبة للشركة التونسية للبنك وبنك الإمكان باعتباره لا يؤثر على مدى احترامهما لتناسبية كفاية رأس المال، إلا أن هذا الخيار أنه لا يمكن من تسوية وضعية المؤسسة تجاه نسبة السولة، حيث يتعدّن التفكير في حلول أخرى، أصدقّة

وبالتوازي يتعين الشروع منذ بداية سنة 2016 في البحث عن مستثمر استراتيجي يتم التفويت له في كلية تحول له التحكم في المصرف (أكثر من 50%).

وتطلب هذه الفرضية اعتماد التصنيف المالي، حيث يتم تعيين المدين

- اقرار التمثي خلال مجلس وزاري مضمون.
 - مصادقة الورك كل الاجتماعية للمساهمين المرجعيين على هذا التمثي قبل موافى سنة 2015.
 - التقاد جفمية عامة خارقة للعادة لمصرف تونس الخارجي تقرر الترفيع في رأس المال.
 - تقديم ملف لسلطة الرقابة المذكرة الفرنسية قبل موافى سنة 2015 حول التوجهات العامة التي تم اتخاذها من قبل المساهمين لطلب موافقته المبدئية.
 - انجز عملية الرسملة بـ 15 مليون أورو خلال الثلاثي الأول من سنة 2016.
 - الانطلاق منذ بداية 2016 في البحث عن مستثمر استرالي يقم التقويت له في كلية تحول له التحكم في المصرف (أكثر من 50%).

- الاشكاليات المترتبة عن هذه المفروضية :

- تؤثر مشاركة البنوك العمومية في عملية الترقيع بصفة ضفيفة على مدى احترام بذلك الاسكان لنسبة كفاية رأس المال:

الشركة التونسية للبنك	بنك الإسكان
نسبة كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال
الوضعية في الوضعية	الوضعية الفاعلية
موفي 2014	موفي 2014
المدينية	المدينية
12,1	12,4
9,8	10,1
14	7,1
	7,3

- احتفال وارد بعدم مصادقة الهيئات الاجتماعية للبنكين العموميين.
- إمكانية عدم موافقة سلطة الرقابة الحذرة الفرنسية على هذا التمشي باعتباره لا يمكن من احترام مسؤولياته السنوية.

« الخيار الثاني : إقرار مبدأ الترفيع في رأس المال بـ 35 مليون أورو قبل موافقة سنة 2015 وإنجاز قسط أول بـ 15 مليون أورو خلال الثلاثي الأول من سنة 2016، وذلك بالتوالي مع انطلاق عملار إنعاش مستثمر استراتيجي في رأس المال المصرفي.

بالمقارنة مع الخيار الأول، فإن الخيار الثاني يدعم موقف المساهمين العموميين إزاء سلطة الرقابة الحذرة الفرنسية، لا سيما من حيث تسوية وضعية السيولة. وبالتوالي يتبع الشروع منذ بداية سنة 2016 في البحث عن مستثمر استراتيجي يتم التقويت له في كتلة تحول له التحكم في المصرف (أكثر من 50%).

وتختل، هذه الفرضية بعدها التمشي الثاني حسب الترتيب الزمني:

- إقرار التمشي خلال مجلس وزاري مضيق.
- مصادقة الهيئات الاجتماعية للمساهمين المرجعيين على هذا التمشي قبل موافقة سنة 2015.
- انعقاد جلسة عامة خارقة للعادة لمصرف توافق الخارجى تقرر الترفيع في رأس المال.
- تقديم ملف لسلطة الرقابة الحذرة الفرنسية قبل موافقة سنة 2015 حول التوجهات الدامية التي تم اتخاذها من قبل المساهمين لطلب موافقة المبدئية.
- إنجاز عملية الرسمة بـ 15 مليون أورو خلال الثلاثي الأول من سنة 2016.
- الانطلاق منذ بداية سنة 2016 في البحث عن مستثمر استراتيجي يتم التقويت له في كتلة تحول له التحكم في المصرف (أكثر من 50%)، غير تحصيص القسط الثاني من عملية الترفيع (20 مليون أورو)، لهذا المستثمر.
- في صورة عدم إيجاد مستثمر استراتيجي يارئي المساهمون لاحثيون الجزر القسط الثاني من عملية الترفيع في إطار برنامج هيكلة.

• الإشكاليات العقديمة عن هذه الفرضية:

- تؤثر مشاركة البنكين العموميين في عملية الترفيع بمقدمة طفيفة على مدى احترام بذلك الإسكان لنسبة كافية رأس المال بالنسبة لقسط الأول :

	النسبة المئوية لفائدة رأس المال	الوضعية في 2014	النسبة المئوية المحدثة في 2014	الوضعية في 2014	النسبة المئوية لفائدة رأس المال
بنك الإسكندرية	12,1	12,4	7,9	8,1	الشركة التونسية للبنك
بنك الأمان	9,8	10,6	7,3	7,3	

في صورة عدم إيجاد مستثمر استراتيجي وتكلف المساهمين الحاليين بإنجاز القسط الشاتي من عملية الترفيع في رأس المال، فإن التداعيات المالية على البنوك العموميين من شأنها أن تأثر سلباً على نسب كفاية رأس المال وإمكانية ارباك تقديم برامج الهيكلة خلال الفترة 2016-2019 كما يبرهن الجدول التالي :

	النسبة المئوية لفائدة رأس المال	النسبة المئوية لفائدة رأس المال	النسبة المئوية المحدثة في 2014			
بنك الإمكان	11,9	12,4	7,7	8,1	الشركة التونسية للبنك	
بنك الأمان	9,5	10,6	6,7	7,3		

- احتمال عدم مصادقة الهيئات الاجتماعية للبنوك العموميين.
- صعوبة إعداد تصور استراتيجي من قبل المساهمين الحاليين في ضل الشروط
بتنفيذ برامج هيكتها.

وفي صورة عدم اتخاذ أي إجراء ذو صابع مالي، فإن فرضية سحب الترخيص وتصفية المصرف تبدو أكيدة، وبغض النظر عن الانعكاسات المالية لسياريرو سحب الترخيص، فإن الكلفة الحقيقة لهذه الفرضية تتمثل في شغل الدولة عن ترخيص ذاتي استراتيجي بالنظر للمؤسسات الاقتصادية الوطنية والذوقات على البنوك العمومية والبنك المركزي في فرصة أخيرة لتنميم قيمة هذا الترخيص قصد استرجاع جزء من الخسائر التي تكبدها خلال العقود الأخيرتين.

6- التوجهات المقترنة لرسم مستقبل مصرف تونس الخارجي:

- إن تواجد بنك تونسي في السوق البنكية الفرنسية يشكل خيارا استراتيجيا لابد من المحافظة عليه، مما يستوجب اتخاذ إجراءات عاجلة ذات طابع مالي قبل موعد سنة 2015 لتفادي سحب الفريديس.
- اتباع الخيار الأقل كلفة بالنسبة للمساهمين العموميين والذي يضمن استرجاعهم لجزء من الخسائر التي تكبدها خلال العقود الأخيرين دون أن يستوجب منهم ذلك إعداد تصور استراتيجي لمستقبل البنك، لا سيما في ظل انشغال الشركة التونسية للبنك وباقي الإسكان بتقديم برامج هيكلتها وعدم احتكارهما الإمكانيات المالية والفنية لإسناد برنامج هيكلاة مصرف تونس الخارجي، الأمر الذي يحتم الانطلاق منذ بداية سنة 2016 في مسار إدخال شريك استراتيجي تونسي من الخواص في رأس المال يخول له التحكم في المصرف (أكثر من 50%).
- ضرورة تخلي البنك المركزي التونسي بهذه عن تواجده في رأس مال مصرف تونس الخارجي لتفادي وضعية تحزب المص صالح وإيجاد نسبيّة نهاية لخط الفرض الموضع على ذمة المصرف في شكل وداعٍ مخصوصٍ كعنصر أساسي في أي برنامج إعادة هيكلة لهذا المصرف.

وعلى هذا الأساس، يقترح التعميم التالي:

- يمثل الخيار الثاني، المتمثل في الإعلان عن زيادة في رأس المال بـ 35 مليون أورو مع إنجاز قسط أول من قبل المساهمين بـ 15 مليون أورو خلال الثلاثي الأول من سنة 2016 ونهاية القسم الثاني به 20 مليون أورو لمستمر استراتيجي، الأنساب باعتباره يعطي من جهة، إشارة قوية ومطمئنة للسلطة الرقابية الفرنسية على التزام المساهمين بدعم المصرف ويمكن من جهة أخرى، كل من البنوك العموميين والبنك المركزي من استعادة جزء من الخسائر التي تكبدها خلال عقد دون إرباك إنجاز برنامج هيكلاة البنوك العموميين، شريطة الإسراع الفعلي في مسار اختيار مستمر استراتيجي للتكفل بإنجاز القسط الثاني من الترفيع في رأس المال على أقصى تقدير في موعد سنة 2016 ضمن برنامج هيكلاة متكملاً مقدم من قبل هذا المستمر.
- يتبع أن يكون الشريك الاستراتيجي مستمراً تونسياً من الخواص أو مستمراً تونسياً بالشراكة مع مستمر أجنبي توفر فيه القدرات المطلوبة والفنية والخبرة الواسعة في المجال المصرفي لإرساء نموذج أعمال جديد لمصرف تونس الخارجي يضمن مقومات الصلاحة والديمومة والتأقلمية في السوق البنكية الفرنسية ويحظى بقبول سلطة الرقابة الفرنسية لإنسادة الفريديس.

- ضرورة اتخاذ إجراءات مبسطة للبحث عن المستثمر الاستراتيجي تضمن في نفس الوقت مطلب التكاملية والشفافية وشأن شروط نجاح المسار، وهو ما يستوجب الاتصال مباشرة بالمستثمرين الذين عبروا في السابق عن رغبتهم في الدخول في رأس المال على غرار بنك الأمان ومجموعة البركة اللذان عبرا عن اهتمامهما بالانتساب بالسوق الفرنسية.

- مراجعة قرار لجنة تطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية المنعدمة بتاريخ 13 ديسمبر 2013، وذلك بالترخيص للأطراف التونسية المماثلة في رأس مال هذا البنك في التخلص عن حقوق الأفضلية في الاكتتاب الراهن لها في الزيادة في رأس المال البنك أفادت شريك استراتيجي بصفة تملكه من الأحكام على كثرة مساهمة تتجاوز نسبة 50% من رأس المال تخول له التحكم في المصرف.

وأفاد السيد الشاذلي العبارجي، محافظ البنك المركزي التونسي، بأن وضعية مصرف تونس الخارجي تستوجب الترخيص في رأس ماله بما لا يقل عن 35 مليون أورو لتسوية وضعيته تجاه معايير الملاعة وتدرك المخاطر من جهة، وإعطاء إشارة قوية ومطمئنة لسلطة الرقابة الفرنسية على التزام المساهمين بدعم المصرف، من جهة أخرى.

وبين أن تواجد بنك تونسي في السوق البنكية الفرنسية يشكل خيرا استراتيجيا لابد من المحافظة عليه، مما يستوجب اتخاذ إجراءات عاجلة ذات طابع سالي قبل موعد سنة 2015 لتفادي سحب الترخيص، وبالتالي منع ذلك بتعيين الشرف من بداية سنة 2016 في البحث عن شريك استراتيجي يتلقى التفويض لـ«غير كثرة تحوال له التحكم في المصرف».

وأكمل على ضرورة أن يكون الشريك الاستراتيجي مستثمرا تونسيا من النواصن أو مستثمرا تونسيا بالشراكة مع مستثمر أجنبي تتوفر فيه القرارات المالية والفنية والخبرة الواسعة في المجال المصرفي، على غرار بنك الأمان ومجموعة البركة اللذان عبرا عن رغبتهما بالدخول في رأس المال المصرف.

واثر ذلك، أفتتح السيد رئيس الحكومة بـ«باب النقاش»، فكانت التدخلات بالخصوص كما يلي:

لـ«السيد سليم شاكر، وزير العدل»، على ضرورة المحافظة على هذا الترخيص من خلال ضخ الأصول والترفيع في رأس المال بما يعطي إشارة ملامة لسلطة الرقابة الجذرية بفرنسا، مشيرا إلى ضرورة استشارة بنك الإسكان بخصوص الخيارات المطروحة باعتباره مساهم مرجعيًا في مصرف تونس الخارجي.

كما يبين أن الخيار الذي سيتم اعتماده سينعكس حتماً على وضعية الشركة التونسية للبنك، مما يطرح التساؤل حول مدى وجوبية المرور بمجلس نواب الشعب الذي يتبع عن كثب وضعية البنك وكل ما يمكن أن يؤثر على برنامج إعادة هيكلته.

ولفتراج أن لتعه في كل الأحوال، إصدار طلب عروض دولي لاختبار شريك فني بما لا يقصى أحياناً عرض جدي في المجال.

وأشار السيد رئيس ابراهيم وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، إلى ضرورة التفريغ بين الإجراءات العاجلة والإجراءات الاستراتيجية، حيث يعتبر إجراء الترقيع في رأس المال ضرورياً ويتبع الإسراع فيه بما يعطي إشارة قوية حول رغبة المساهمين في دعم المصرف، في حين يتبع في المقابل مزيد تدقيق الرؤية الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها، مشيراً إلى أن هذه الرؤية تستوجبأخذ رأي السلطة الفرعية والأوروبية بصفة عامة.

وأكمل في هذا المجال على ضرورة كسب الوقت ومزيد بلورة فرص إضافية للشركة بالترويج للمروض الممكن استغلالها في المجال خاصة من قبل البنك الإسلامي، مشيراً إلى أن بنك تونسية يمكن الاستفادة من العملية وذلك عبر دخوله السوق العقارية الفرنسية وتنوع المنتوج بالخارج.

ومند السيد رضا بن مصباح، المستشار لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون الاقتصادية، توجيه البنك المركزي التونسي، مقرراً الإعلان عن زيادة في رأس المال بـ 35 مليون أورو في دفعه واحدة لإعطاء إشارة قوية ومطمئنة لسلطة الرقابة الفرنسية، والبحث عن شريك استراتيجي يمكن أن يجمع بين عدة بعوك مهمة بالعملية.

وأكملت السيدة بتينة بن يغلان بن سليمان، كاتبة الدولة لدى وزير المالية، على ضرورة انصهار عملية رسمية مصرف تونس الخارجي في إطار خطة إنفاذ شملة واضحة المعالم تتضمن تصوراً استراتيجياً تصوير نشط البنك في إطار احترامه لمعنويات الحكومة الشديدة والتصرف الحذر.

وأشار السيد نظفي حشيشة، رئيس ديوان وزير العدل، إلى إمكانية تضارب المصالح بين البنك التونسي، على غرار البنك الإسكان وبنك الإسلامية، مما يصعب معه دخولها في إطار برنامج شراكة.

كما يبين أن المصرف فقد كل مصداقية وقد حاد منذ البداية عن المهام التي بعث من أجلها من خلال سياساته المالية والحرفاء المستهلكين، بشكل جعله غير قادر على منافسة مؤسسات الفرض الفرنسية، مقرراً التفكير حتى في تغيير تسيير هذا البنك.

ويهدى مزيد التداول والنقاش، فقر المجلس ما يلي:

I. بخصوص البنك الفرنسي التونسي:

1. الموافقة على تعين منصرف وقى البنك الفرنسي التونسي من قبل البنك المركزي التونسي يتولى تقديم برنامج واضح ومتكملا للتصفيه التدريجية لبنك وعملية التغيير الاجتماعي بالتنسيق مع وزارة المالية، مع دعوته إلى التوقف عن تعبئة الإيداعات وإسدال القروض واقتصر نشاط البنك في هذه المرحلة على استخلاص محفظة قروضه.

II. بخصوص مصرف تونس الخارجي:

2. إقرار مبدأ التزغيم في رأس المال لمصرف تونس الخارجي بـ 35 مليون أورو بما يعطي الشارة قوية وطمأنة الرفقة الفرنسية حول الالتزام بدعم المصرف.

3. الشروع في مسار اختيار مستثمر ستراليجي يخصص له جزء من الزيادة في رأس المال المقرر من خلال دراسة كل الفرضيات المتاحة للشركة ضمن برنامج هيكلاة متكملا يتم تحديده بالتنسيق بين كل الأطراف المعنية فيما يمكن من إرساء نموذج أعمال جديد للمصرف يضمن مقومات الصلاحة والذبومة والتنافسية في السوق البنكية الفرنسية.

وبذلك أنهى المجلس أعماله ورفعت الجلسة